جامعة الملك سعود

كلية إدارة الاعمال

قسم الاقتصاد

مسار الاقتصاد العام

أثر إنتاج التمور على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥).

The Effect of Dates Production on Total Exports in Saudi Arabia During the Period (1990-2015).

بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد.

إعداد/

منال إبراهيم المحارب.

إشراف/

د. نشوى مصطفى علي مُحَمَّد.

١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

أثر إنتاج التمور على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

منال إبراهيم المحارب[١] د. نشوى مصطفى علي محمد[٢]

الملخص: هدف البحث إلى تحليل وقياس أثر إنتاج التمور على إجمالي الصادرات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذا البحث أنه تطرق لإنتاج التمور على إجمالي الصادرات بشكل خاص، بينما تطرقت الدراسات السابقة للإنتاج والصادرات بشكل عام. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الإطار النظري وتحليل البيانات، والأسلوب القياسي في صياغة نموذج الانحدار المتعدد، الذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت النتائج لبيان أن إنتاج التمور لا يؤثر في إجمالي الصادرات.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج- التمور - إجمالي الصادرات- المملكة العربية السعودية.

The Effect of Dates Production on Total Exports in Saudi Arabia During the Period (1990-2015).

Manal Ibrahem Almohareb **Dr. Nashwa Mostafa Mohammed**

Abstract:

The research aims to analyze and measure the impact dates production on total export during the period (1990-2015). Where the main contribution of this study was that it examined dates production on total export , in particular, While previous studies that examined to production and exports in general. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method, through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). The result concluded that dates production do not effect in total exports, therefore, the hypothesis has been rejected.

Key words: Production, Dates, Total exports, Saudi Arabia.

JEL classification: Q17,L11,F12.

[١] طالبة بكالوريوس في قسم الاقتصاد، كلية ادارة الاعمال، جامعة الملك سعود.
[٢] أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية ادارة الاعمال، جامعة الملك سعود.

١-المقدمة

تعاني دول العالم من تزايد كبير في النفقات من سنة إلى أخرى. مما فرض على الدول بمختلف التوجهات العمل على توفير الموارد الموجودة لديها للتقليل من النفقات المتزايدة. فاختلفت الموارد وأهميتها بالنسبة لكل دولة حسب تدخل كل دولة في السياسات الاقتصادية. فالاعتماد على قطاع واحد يعتبر من المخاطر؛ لذلك تسعى كل دولة لزيادة الصادرات خارج القطاع المعتمد عليه وتوفير الموارد المالية التي تلزم لمواجهه تلك النفقات.(بهلولي، ٢٠١٦)

ومن أهم تلك القطاعات هو قطاعة الزراعة حيث يعتبر من أهم القطاعات التي يعتمد عليها معظم سكان الدول النامية، والتي تعرف بالإنتاجية الضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة. فضلاً عن انخفاض إنتاج المزارع لانخفاض المستوى التعليمي والصحي في الأولى وتلك الخصائص تتشابه مع القطاع الزراعي في الدول العربية.(العقلا، ١٩٩٨).

يوجد هناك ارتباط بين الدول العربية وزراعة النخيل في أن النخلة تتحمل المناخ بالمناطق القاحلة. ووجود الواحات منذ زمن جعلها وسط مناسب للعيش فيه وتوفير الظروف المناسبة لنمو النخيل وانتاج التمور .(الهادي، ٢٠٠٦).

تعتبر التمور من أنواع الفاكهة المنتشرة في الدول العربية. وأن من مميزاتها تخزينها لمدة طويلة دون ان تفسد. وتعد التمور غذاء مركز لوجود العناصر الاساسية التي تفيد الانسان. فالبلدان المنتجة للتمور تنشط عمليات إنتاجها لتستغل الفائض والانواع الرديئة والتالف منها.(عيشي، ٢٠١٣).

يعد إنتاج التمور في المملكة العربية السعودية كبيراً في عام 2013 مقارنة ب2012، حيث سجل في عام 2013 إنتاج مليون و95 ألف طن بزيادة عن عام 2012 الذي كان مليون و31 ألف طن، بينما كان إجمالي الصادرات غير النفطية في عام 2013 كان مليون و400 ألف ريال بانخفاض عن العام الذي يسبقه الذي كان مليون و450 ألف ريال بتغير بنسبة -٣.٢%.(مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦).

ولتقييم مدى تأثير التمور بالنسبة لإجمالي الصادرات سوف يتم دراسة علاقة إنتاج التمور بإجمالي الصادرات.وذلك لرغبة المملكة العربية السعودية في السنوات الاخيرة حسب الخطط التنموية في تنويع قاعدة الانتاج وعدم الاعتماد على النفط بشكل كامل في التصدير.

للإجابة على التساؤل: ما هو أثر إنتاج التمور على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية؟

ويهدف هذا البحث لمعرفة مدى تأثير التمور كمتغير مستقل على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية الذي يعتبر متغير تابع. وذلك استناداً على الإطار النظري والدراسات السابقة ومعرفة أثر المتغيرات على إنتاج التمور وتبعاً لذلك تأثيرها على إجمالي الصادرات واستخدام النموذج القياسي لتحليل العلاقة بينإنتاج التمور وإجمالي الصادرات للوصول لنتائج وتوصيات تساعد وتوجه المسؤولين الى اثر هذا الإنتاج على إجمالي الصادرات لمعرفة ما اذا كان تأثيره بشكل ايجابي أو سلبي على إجمالي الصادرات.

تتمثل اهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على تأثير إنتاج التمور على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية حيث وجدت الدراسات السابقة تتحدث عن المشاكل والمعوقات التي تواجه التمور وكيفية تنميتها وكيف أثر الاستثمار الاجنبي على الصادرات والإنتاج بينما هذه الدراسة تتميز بتناول أثر إنتاج التمور على إجمالي الصادرات في المملكة.

يقوم هذا البحث على الفرضية التالية:

" يؤثر إنتاج التمور بشكل إيجابي على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية".

يطبق هذا البحث في المملكة العربية السعودية لمعرفة أثر إنتاج التمور على إجمالي الصادرات وذلك لأن المملكة تهتم بقطاع الزراعة وما تقدمه من دعم للمزارعين في السنوات الأخيرة، أما الفترة الزمانية فقد تم اختيارها من 1990 إلى 2015 نظراً لتوافر هذه البيانات في تلك الفترة.

يستند البحث على الأسلوب الوصفي في توضيح أهمية الاقتصاد الزراعي وأهمية الصادرات وخصائصها بالإضافة إلى الاسلوب القياسي لتحديد أثر إنتاج التمور على إجمالي الصادرات في المملكة

العربية السعودية، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، لتقدير نموذج انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

٢-الإطار النظري :

يعرض الإطار النظري النظريات والدراسات السابقة المرتبطة بالإنتاج بالإضافة إلى نظريات تفسر الصادرات ومفاهيم وأهمية الزراعة والصادرات.

٢-١ التأصيل النظري والدراسات السابقة:

توجد عديد من التفسيرات والمتغيرات للتجارة الخارجية، في مقدمتها التخصيص وتقسيم العمل كما جاء في النظرية الكلاسيكية نظرية التكاليف المطلقة التي فسرها آدم سميث، لتبين إمكانية كل دولة في إنتاج سلعة أو عدة سلع بتكاليف منخفضة عن الدول الاخرى. وبالتالي ستكسب كل دولة أرباح إذا ما تخصصت بإنتاج هذه السلعة أو عدة السلع التي يوجد لديها ميزة مطلقة فيها.(الشرفات، ٢٠٠٩).

بينما يمكن قيام التبادل التجاري لوجود الميزة النسبية وليس فقط الميزة المطلقة كما قال ريكاردو، والذي يرى بأن التكاليف بالميزة المطلقة ليست ضرورية ليحقق أي بلدين مكاسب من التبادل. فالتجارة تنفع كل البلدين بشرط اختلاف التكاليف النسبية لسلعتين أو أكثر في البلدين.(المحيميد، ٢٠١١)

كما يمكن قيام التجارة الخارجية والتبادل التجاري باختلاف النفقات النسبية بين البلدين؛ لاختلاف الندرة النسبية لعناصر الانتاج كما جاء في النظرية الحديثة لهيكشر أولين. فكلما كانت نسبة تكلفة إنتاج سلعة معينة من عناصر الإنتاج أقل كان للدولة ميزة نسبية في إنتاج السلعة.(لغيصم والطيب، سعود وسعود،٢٠١١).

بالإضافة إلى تلك التفسيرات للتجارة الخارجية تركيز الاستثمارات لقطاع معين بدلاً من توزيعه في نفس الوقت على كل القطاعات في الدولة، كما جاء في نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان. فعند قيام مشروع جديد ما هو إلا اعتماداً على ما تحقق في المشروعات الاخرى في الوفرة الخارجية. فهذه النظرية مهمة للدول النامية؛ لاستغلال الموارد فيها وتحفيز النمو بالقطاعات الاخرى. (العلاونة، ٢٠١٢).

تعددت الدارسات التي تناولت محددات الإنتاج والصادرات للعلاقة محل البحث بعضها يتفق مع وبعضها يضيف إلى ما ورد في النظريات السابقة.

اضافت نتائج دراسة(الهادي،٢٠٠٦) على نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث في أن الدولة تتأثر بعوامل التسويق والتخزين والمناخ لتصدر المنتج الذي تنتجه بميزة مطلقة.

وجاءت نتائج دراسة (Suleiman,2011) لتوضح أن للأردن ميزة نسبية في إنتاج التمور وأنها تحافظ على حصتها للتصدير للبلدان المستوردة لتتفق مع ما جاء في النظرية الكلاسيكية لريكاردو للميزة النسبية.

كما جاءت نتائج دراسة (الفكي، ٢٠٠٦) لتوضح أن إعفاء المستثمرين من القيود الجمركية والضرائب يؤدي لزيادة الاستثمار خاصة في النخيل وأن الاستثمار في النخيل يؤدي بشكل مباشر لزيادة الإنتاج. لتتفق مع ما جاء في نظرية النمو غير المتوازن لهريشمان.

بينما اضافت نتائج دراسة (الطاهات والحموري، قاسم ومخلد،٢٠١٢) ودراسة (بوقليع، ٢٠٠٨) متغير الاستثمار الأجنبي على النظرية الكلاسيكية لريكاردو وبيان العلاقة الطردية بينه وبين الانتاج والصادرات فكلما تغير الإنتاج أثر ذلك بشكل ايجابي على الصادرات مما يؤدي لزيادة الاستثمار الاجنبي.

٢-٢ أهمية وخصائص القطاع الزراعي :

يكتسب القطاع الزراعي أهمية كبرى لدول العالم. فتتمثل أهمية القطاع الزراعي من خلال: توفير الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع، توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الاخرى، توفير الموارد المالية، توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، واستغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة.

يوجد عديد من التفسيرات للمشكلة الاقتصادية الزراعية خصوصاً بالدول النامية. ومن أهم هذه التفسيرات: اتسام القطاع الزراعي بانخفاض متوسط الدخل الفردي، مما يؤثر على حجم الادخار ومن ثم على حجم الاستثمار. وللقطاع الزراعي خصائص تميزه عن باقي القطاعات الاخرى. فهو يختص بارتفاع التكاليف الثابتة وصعوبة انتقال عناصر الانتاج، وأن الانتاج يكون في فترة معينة في السنة، بطء التقدم التقني، التسويق وعدم الاهتمام به فهو يسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب.

٢-٣ أهمية الصادرات:

تلعب الصادرات دور في التجارة الخارجية. لما تحققه من مكاسب للدولة المصدرة، مثل خلق فرص عمل وإصلاح العجز في الميزان التجاري وتحسين ميزان المدفوعات لما تحققه من فائض فيه.

بالإضافة إلى انها مصدر اساسي لتمويل الواردات، فإذا نما قطاع الصادرات سيؤدي لزيادة العملات الأجنبية لدى الدولة المصدرة، فيمكن للدولة المصدرة بعد ذلك تمويل ما تحتاجه من سلع رأسمالية وسلع وسيطة والمواد الخام.(بني عيسى، ٢٠١٤)

وللصادرات أهمية عند ارتفاعها، فتوضح أن عند توسيع الصادرات فإن ذلك يزيد من الأرباح المباشرة للدولة المصدرة، وأن ارتفاع معدلات الصادرات يعني أن الدولة لديها المال الكافي والضروري لزيادة الاستيرادات. كما أن تنمية الصادرات تؤدي لتركيز الاستثمارات في القطاع الاكثر كفاءة، وأن زيادة الصادرات وتطورها يؤدي لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتركزه في اماكن ذات كفاءة عالية، مما يؤدي لخفض معدلات البطالة والتخلص من المشاكل الاجتماعية الناجمة عن البطالة. كما تستفيد الدولة المصدرة من اقتصاديات الحجم الكبير، حيث توفر الاسواق العالمية فرص البيع لمنتجات كثيرة وبكميات كبيرة لا يستطيع السوق المحلي استيعابها.(علي، ٢٠٠٨).

ويتضح مما سبق وجود الفجوة بالأدب الاقتصادي بعدم وجود دراسة قامت بأخذ إنتاج التمور بشكل خاص كمتغير في دراستها ومعرفة تأثيره على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية.

٣-الإطار التحليلي:

يتناول الإطار التحليلي العلاقة في الدولة والفترة محل الدراسة (أثر إنتاج التمور على اجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2015). حيث سيتم التطرق الى تطور إنتاج التمور في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى تطور إجمالي الصادرات.

٣-١ تطور إنتاج التمور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1990-2015):

يشكل إنتاج التمور دوراً بارزاً في البنيان الاقتصادي الزراعي للمملكة العربية السعودية، حيث تعد في مقدمة الدول المنتجة للتمور في العالم، فسجل إنتاج التمور لتذبذب في الإنتاج. حيث تراجع في السنتين الاخيرة بشكل واضح كما يبين الشكل (1).

الشكل(1): تطور إنتاج التمور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1990-2015).

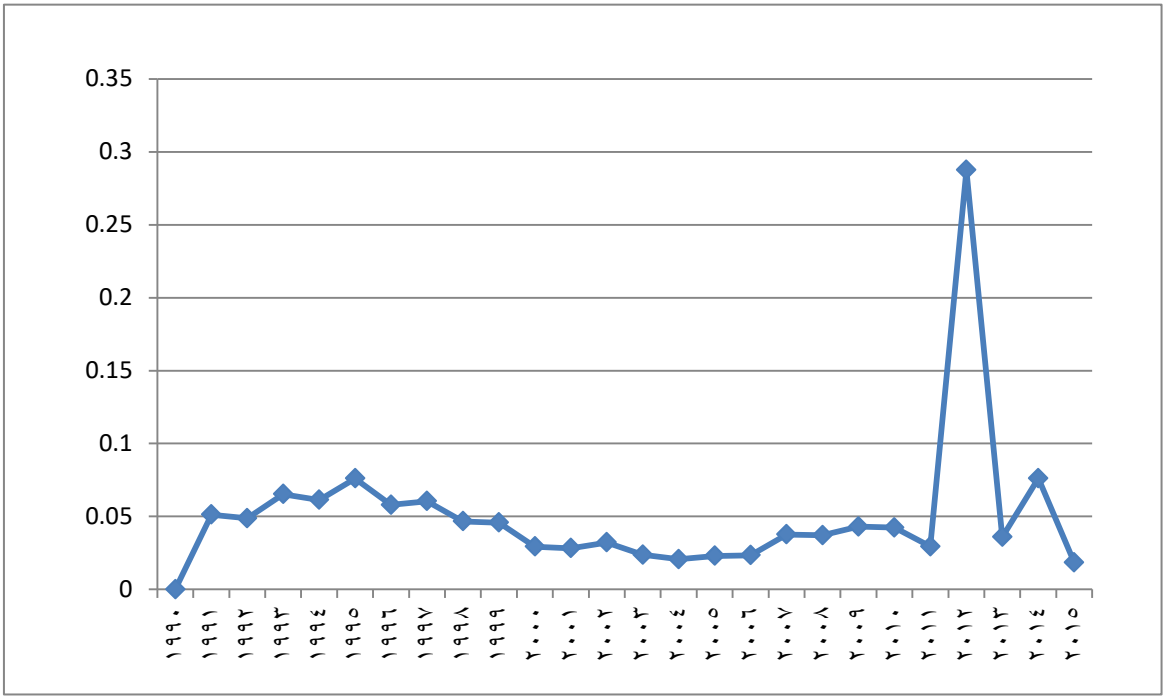

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على هيئة الاحصاء.

ويلاحظ من الشكل السابق، أن اعلى ارتفاع لإنتاج التمور كان عام 2012 حيث سجل معدل 0.28. وفي 1991 ارتفع عن العام الذي يسبقه ليبلغ 0.05، وفي عام 1995 كان معدل التغير يبلغ 0.075 بارتفاع عن عام 1994. ثم استمرت بالانخفاض والارتفاع بشكل متذبذب حتى عام 2007 ليعاود الارتفاع مره اخرى، حيث سجل معدل التغير ما قيمته 0.04. أما في عام 2015، سجل إنتاج التمور انخفاض كبير عن ما كان عليه في عام 2012 ليصل إلى معدل 0.018 ويعزى هذا الانخفاض لانخفاض إنتاج الحبوب في المملكة العربية السعودية مما يشكل أثر على الإنتاج النباتي بشكل عام. حيث كان إنتاج الحبوب في عام 2015 يبلغ 883ألف طن بينما كان في عام 2012 يبلغ مليون و800 الف. وربما توجد عوامل أخرى مسببة لهذا الانخفاض ولم يتم معرفتها.

٣-١-١ تأثير المساحة المزروعة على إنتاج التمور:

وكانت دراسة (الحربي،2016) توضح أن هناك علاقة طردية بين إنتاج التمور والمساحة المزروعة في المملكة، فالزيادة في أحدهما يتبعها زيادة في الاخر، والنقص في أحدهما يتبعه نقص في الاخر. أي انه كلما زادت المساحة المزروعة زاد الانتاج مما يدل على ضرورة زيادة المساحة المزروعة. ويوضح الشكل (2) المساحة المزروعة لإجمالي الفواكه ومنها التمور في المملكة العربية السعودية.

الشكل(2): المساحة المزروعة لإجمالي الفواكه في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2015).

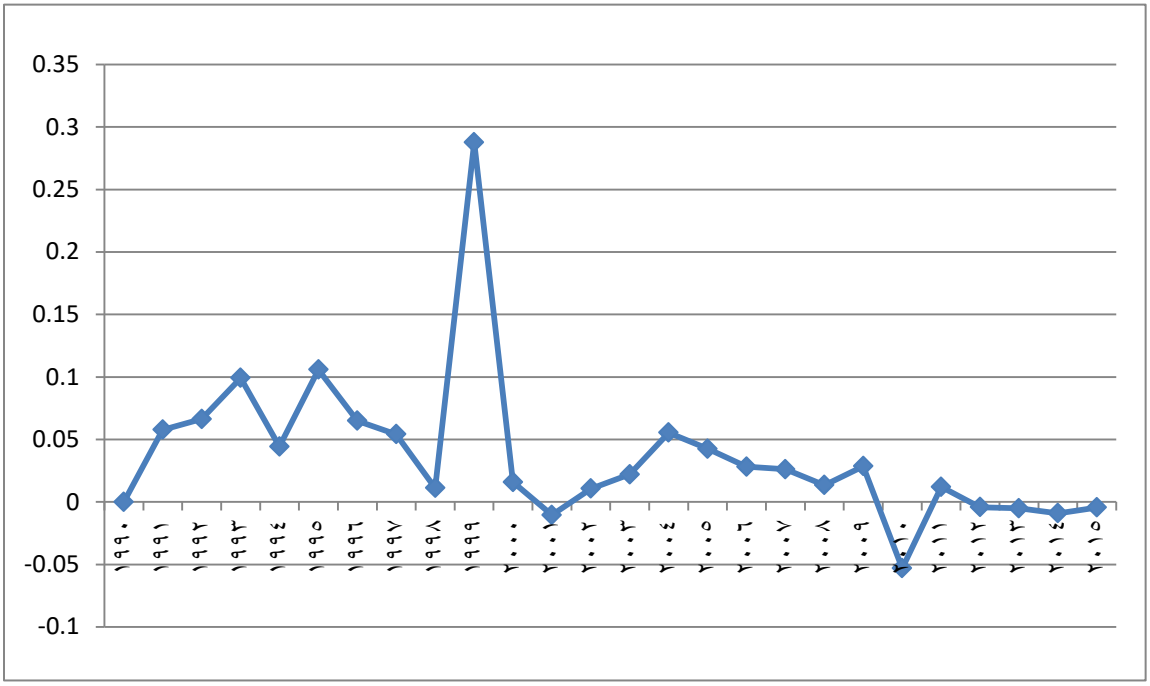

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على هيئة الاحصاء.

كان إنتاج التمور في عام 1999 يسجل أعلى ارتفاع له، حيث كان معدل التغير بينه وبين عام ١٩٩٨ يبلغ 0.3، وكان سبب زيادة هذا الارتفاع بسبب عوامل مناخية مثل: انخفاض مستوى الامطار لأن النخلة تحتاج لجو جاف لكي تنضج هذه التمور وبسبب زيادة المساحة المزروعة فيها. في عام 2003 سجل معدل تغير الإنتاج في هذا العام وعام 2002 -0.003 وهذا يدل على الانخفاض في الانتاج. أما عام 2015 يلاحظ أن هناك ارتفاع ضعيف مقارنة بعام 2014 بمعدل 0.05 ويرجع هذا الارتفاع لزيادة الاهتمام بالزراعة في المملكة وأن صندوق التنمية الزراعية يقدم تسهيلات للمزارعين من خلال التمويل وإعطائهم اراضي زراعية للقيام بالزراعة بشكل أفضل

٣-١-٢ تأثير أعداد العاملين على إنتاج التمور:

بالإضافة للعلاقة الطردية بين إنتاج التمور والمساحة المزروعة، توجد علاقة طردية بين إنتاج التمور وأعداد العاملين في المزارع كما ذكر الحربي في دراسته، أي انه كلما زاد اعداد العاملين زاد الانتاج مما يدل على ضرورة زيادة عدد العمال. ويوضح الشكل(3) اعداد العاملين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1990-2015).

الشكل(3): أعداد العاملين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(1990-2015).

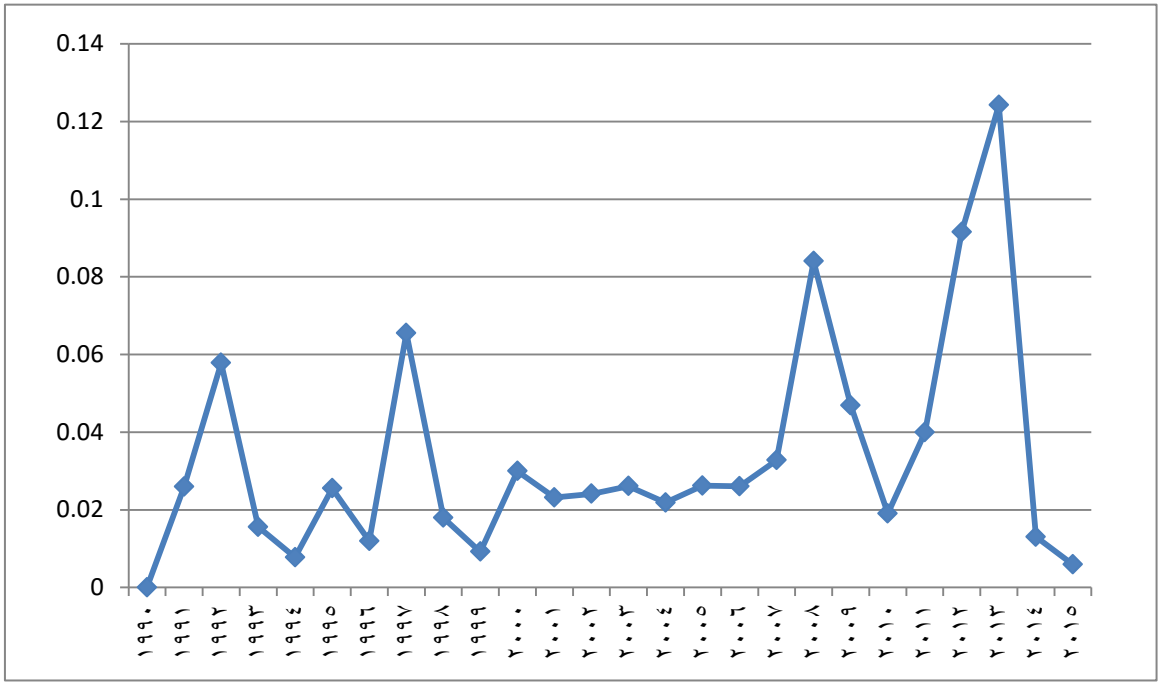

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على هيئة الاحصاء.

يبين الشكل السابق اعداد العاملين في المملكة العربية السعودية، حيث كان معدل التغير عام 1992 يبلغ 0.06 بارتفاع عن عام 1991 الذي سجل معدل تغير 0.02. ويتباين اعداد العمال خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض إلى أن يصل لأعلى ارتفاع له عام 0.12 عام 2013. ومن الممكن تفسير هذا الارتفاع بسبب حاجة المملكة لمزيد من العاملين لزيادة الانتاج وتنويع قاعدة التصدير بشكل عام بالسنوات الاخيرة.

٣-٢ تطور الصادرات في المملكة العربية السعودية:

يتغير إجمالي الصادرات بشكل ملحوظ خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٥) للتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. ومن هذه التغيرات اسعار النفط وما تشهده من انخفاض في السنتين الاخيرة. ويوضح الشكل (4) تطور إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية.

الشكل(4): تطور اجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2015).

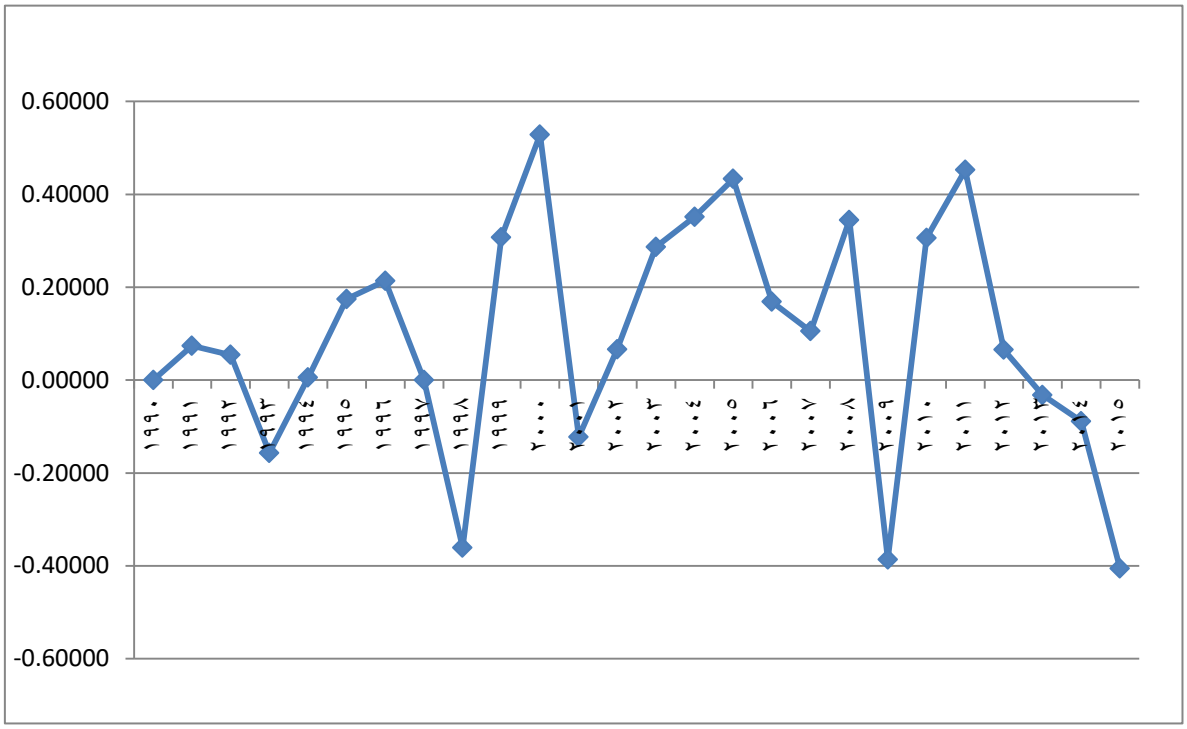

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على هيئة الاحصاء.

يلاحظ من الشكل السابق، أن إجمالي الصادرات في المملكة متغير بشكل واضح. حيث سجل إجمالي الصادرات عام 1992 انخفاض بمعدل 0.05 عن عام 1991 الذي كان 0.07. وفي عام 2000 سجل أعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات بمعدل 0.52. وفي عام 2008 سجل إجمالي الصادرات في المملكة ارتفاع عن عام 2008 بمعدل 0.3. ويعزى هذا الارتفاع لارتفاع أسعار النفط الذي وصل سعر البرميل 131,22 دولار، حيث كانت نسبة الايرادات النفطية من إجمالي ايرادات المملكة 89.7% وفي عام 2015 بلغ إجمالي الصادرات 0.4- ويفسر هذا الانخفاض بسبب انخفاض اسعار النفط في المملكة العربية السعودية. فتسعى المملكة العربية السعودية إلى تنمية الصادرات من خلال تقديم تسهيلات التمويل للمصدرين. لأن المملكة تسعى لتوسيع القاعدة الانتاجية وتنويع الصادرات. ولكي تتمكن من ذلك، قامت المملكة باتخاذ عدد من الاصلاحات الهيكلية منها انشاء برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية، حيث يقوم بتنمية الصادرات الوطنية ، حيث بلغت عمليات التمويل التي اعتمدها الصندوق ١٤٩ عملية منذ اطلاق البرنامج بقيمة ٢١ مليار ريال.

ومما سبق يتضح اتفاق الإطار التحليلي مع ما جاء في الإطار النظري بوجود علاقة طردية بين إنتاج التمور وإجمالي الصادرات.

٤-الإطار القياسي :

يهدف النموذج القياسي في هذا البحث إلى قياس أثر التغير في معدلات إنتاج التمور على معدلات إجمالي الصادرات خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة الدالة كالتالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \mu$$

حيث β_0 يمثل القاطع في الدالة وβ_1، β_2، β_3 هي معلمات النموذج. Y تمثل إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية مقاس بالصادرات في المملكة العربية السعودية (متغير تابع). X1 يمثل إنتاج التمور في المملكة العربية السعودية مقاس بإنتاج الفواكه ومنها التمور (متغير مستقل). وبناء على ما ذكر في الإطار النظري وجود علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع Y. X2 يمثل متوسط دخل الفرد في المملكة العربية السعودية مقاس بمتوسط دخل الفرد(متغير مستقل). حيث يعتبر الدخل مؤثر في الصادرات بشكل غير مباشر، فإذا زاد الدخل ترتفع الواردات مما يؤثر على الصادرات بشكل سلبي في الميزان التجاري(مروان، ١٩٩٤). وتم الحصول على بيانات X1 وX2 من هيئة الاحصاءات العامة. X3 يمثل الاستثمار في المملكة العربية السعودية مقاس بإجمالي تراكم رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة بالريال السعودي (متغير مستقل). فالاستثمار من أهم المتغيرات لقياس إجمالي الصادرات حيث أن المكون الرئيسي للدخل القومي هي الصادرات من المواد الأولية والزراعية، فكلما ارتفعت نسبة الاستثمار كانت نسبة الصادرات مرتفعة ايضاً.(لغيصم، ٢٠١١). أما X4 فكان يمثل العمالة في المملكة العربية السعودية مقاس بعدد العمالة في المملكة العربية السعودية(متغير مستقل). فعدد العمالة في المملكة يتأثر طردياً بإجمالي الصادرات(الحربي،). وتم أخذ X4 للتنبؤ بالسنتين الاخيرة في X1 لعدم اكتمال البيانات فيها باستخدام برنامج Eviews باعتبار X1 متغير تابع وX4 متغير مستقل يأثر عليه. وتم الحصول على بيانات X3 وX4 من مؤسسة النقد العربي السعودي، μ يمثل المتغير العشوائي للنموذج.

٤-١ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يتطلب النموذج القياسي فحص اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف لفحص خصائص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال الفترة الزمنية للبحث، للتأكد من استقرارها بالتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتم استخدام اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test للتأكد من سكونها.

جدول(1): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية.

Variables	t-statistic	Prob.	Exogenous
Y	1.841255(1%)	0.0759	Constant
X1	5.017935(1%)	0.0000	Constant
X2	1.983880(1%)	0.0588	Constant
X3	3.712704(1%)	0.0011	Constant

المصدر: أعد بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews.

ويتضح من الجدول (1) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة.

وبالتالي يتطلب النموذج القياسي علاج الارتباط التسلسلي بين البواقي اذا وجد، للوصول إلى نتائج تقدير أفضل، بحيث تخلو من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على التقدير والنتائج ، فيمكن تحليل الارتباط بين المتغير المتابع إجمالي الصادرات، والمتغيرات المستقلة إنتاج التمور، متوسط دخل الفرد، والاستثمار، مرتبة على التوالي، من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (2).

جدول(2): مصفوفة الارتباط.

X3	X2	X1F	Y	
0.603184	0.950673	-0.103021	1.000000	Y
-0.177868	-0.056178	1.000000	-0.103021	X1F
0.716139	1.000000	-0.056178	0.950673	X2
1.000000	0.716139	-0.177868	0.603184	X3

المصدر: أعد بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews.

يوضح الجدول (2) وجود علاقة ارتباط خطي قوي بين(Y) و(X2)، وبين (Y) و(X3) حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط (0.9506) و (0.6031)، على التوالي، والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين (Y) وكل من (X2) و(X2). كما يوضح عدم وجود علاقة ارتباط خطي بين (Y)

و(X1) رغم الاشارة السالبة، حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط (0.103−). ويوضح كذلك وجود علاقة ارتباط خطي متوسط بين X2 (متوسط دخل الفرد)، وX3 (الاستثمار)، حيث يتبين أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.716139)، لذلك سيتم حذف المتغير المستقل X3 عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي للوصول لنتائج تخلو من المشاكل القياسية.

٤-٢ نتائج تقدير النموذج القياسي

يعتمد تقدير النموذج القياسي في البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية. وللتأكد من وجود مشكلة ارتباط تسلسي بين البواقي أو عدم وجوده يتم النظر لقيمة (Durbin–Watson)، بالإضافة للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال معنوية كل متغير. ثم يمكن تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع بمعرفة قيمة R^2. ويمكن التعرف على معنوية النموذج ككل من خلال F –Statistic.

جدول (3): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1F	-0.246495	0.323811	-0.761230	0.4546
X2	2.088598	0.144068	14.49731	0.0000
C	0.011537	0.024707	0.466965	0.6451

R-squared	0.906248	Mean dependent var	0.095273
Adjusted R-squared	0.897726	S.D. dependent var	0.256744
S.E. of regression	0.082108	Akaike info criterion	-2.049403
Sum squared resid	0.148317	Schwarz criterion	-1.903138
Log likelihood	28.61754	Hannan-Quinn criter.	-2.008835
F-statistic	106.3313	Durbin-Watson stat	1.510408
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: أعد بواسطة الباحثة باستخدام برنامج Eviews.

يعتمد النموذج القياسي في البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث يتبين من جدول (٣) أن قيمة اختبار(Durbin–Watson) تساوي 1.5 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين البواقي. بالإضافة إلى توضيحه للعلاقة بين المتغير التابع(إجمالي الصادرات) والمتغيرات المستقلة. فكانت X1 (إنتاج التمور) غير معنوية لأن احتمال t أكبر من 5%، بينما كانت X2(متوسط دخل الفرد) معنوية لأن احتمال t اقل من 5%، فإذا تغيرت X2 بوحدة واحدة تغير إجمالي الصادرات بمقدار 2.088. وتشير R^2 إلى أن 90% من التغيرات التي تحدث بالمتغير التابع Y (إجمالي الصادرات) يمكن

تفسيرها بالمتغيرات المستقلة، وأن النسبة الباقية ترجع للخطأ العشوائي. وكان احتمال F يبين معنوية النموذج ككل، حيث كانت قيمته تساوي 0.000. مما يعني أن هناك جودة في هذا البحث.

اختلفت النتائج عن ما كانت عليه في الإطار التحليلي. حيث كانت X1 توضح العلاقة الطردية بين إنتاج التمور وإجمالي الصادرات، بينما جاءت قيمةX1 في الإطار القياسي مخالفة لما ذكر بوجود علاقة عكسية بين إنتاج التمور وإجمالي الصادرات. بالإضافة إلى أن X2 في الإطار التحليلي توضح العلاقة العكسية بين متوسط دخل الفرد والصادرات. بينما جاءت قيمة X2 في الإطار القياسي مخالفة ايضاً لما تم التوصل إليه في الإطار التحليلي، حيث تبين وجود علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد وإجمالي الصادرات.

النتائج والتوصيات:

يهدف هذا البحث لدارسة ما اذا كان لإنتاج التمور أثر على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية بناء على الفرضية التالية: "يؤثر إنتاج التمور بشكل إيجابي على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990–2015)، وتم التطرق في الإطار النظري لبعض النظريات التي تناولت بشكل عام الصادرات والإنتاج، بالإضافة إلى بعض الدارسات التي تناولت علاقة إنتاج التمور وإجمالي الصادرات أما بشكل مباشر او غير مباشر، والتي توصلت إلى وجود تأثير طردي في إنتاج التمور على إجمالي الصادرات. وقد اتضح وجود فجوة بالأدب الاقتصادي، وهذا ما يجعل البحث ذو أهمية كبيرة للتغيرات في إنتاج التمور وأثره على إجمالي الصادرات في المملكة العربية السعودية. وتم إثبات وجود العلاقة بين المتغيرين في الإطار التحليلي، لكن أختلفت طبيعة العلاقة في الإطار القياسي، حيث توضح أن العلاقة بين المتغيرين عكسية وليست طردية مما جعل الفرضية التي تم بناء البحث عليها مرفوضة، والتي تم افتراضها في الإطار النظري والتطبيقي بناء على الدراسات السابقة. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بأن انتاج التمور وتصديرها بالمملكة يعتبر قليل مقارنة بإجمالي الصادرات، حيث أن إنتاج التمور في المملكة يقتصر على الإنتاج المحلي والتصدير للدول العربية والخليجية.

وتبين أن متوسط دخل الفرد في السعودية سبب في ارتفاع إجمالي الصادرات وقد يعزى ذلك الارتفاع في الدخل لارتفاع اسعار النفط الذي يعكس بدوره الارتفاع في الصادارات. ويوصي البحث بإجراء مزيد من الدارسات للتوصل للمتغيرات الاخرى التي تؤثر على إجمالي الصادرات وذلك لأن البحث استعرض بعض المتغيرات المستقلة التي قد تؤثر في إجمالي الصادرات وهي: إنتاج التمور، متوسط دخل الفرد، والاستثمار. الا أن في الواقع قد توجد متغيرات غير المذكورة في البحث. بالإضافة إلى تجديد البيانات

لإنتاج التمور بالمستقبل لعدم وجودها، فتم قياسها في البحث على إنتاج الفواكه ومنها التمور. ومن الممكن أنها اثرت بالسلبية على النتيجة العامة في الإطار القياسي.

المراجع العربية:

ابن عيشي، بشير(٢٠١٣)، **اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر**، مجلة بحوثاقتصادية عربية – مصر، ١٥١ – ١٦٧.

أبو العيون، محمود(١٩٩٧)، "**تطور نظريات التجارة الدولية خلال القرن العشرين: استعراض مرجعي**"، مجلة البحوث التجارية، مج١٩، ع١، ص٤٤٧).

أرقم، الرباعي(١٩٩٨)، **محددات الصادرات السلعية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الاردن.

بني عيسى والعبدالرزاق، نبال وبشير(٢٠١٤)، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن: دراسة تطبيقية(١٩٧٦-٢٠١٣)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الاعمال، جامعة مؤتة، الاردن.

بهلولي، فيصل(٢٠١٦)،"**نحو التوجه لترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل تراجع الإيرادات النفطية في الجزائر: إنتاج وتصدير نموذجاً**"،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، صفحة ٨١.

بوقليع وشواقفه، نوال ووليد(٢٠٠٨)، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الجزائر (١٩٩١ – ٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.

الحربي، لافي(٢٠١٦)، **مقومات إنتاج تمور السكري ومعوقاته في مدينة بريدة: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القصيم، السعودية.

الجراح والمحيميد، محمد وأحمد(٢٠١١)، **مبادئ الاقتصادالكلي**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

العيد، صلاح(١٩٩٩)،**تطور زراعة القمح في المملكة العربية السعودية**،عدد خاص، ٢٠٤ – ٢٢٥.

الطاهات والحموري، مخلد وقاسم(٢٠١٢)، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية وصادرات القطاعات الاقتصادية في الأردن للفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك، اربد.

عبدالإله وسلامة، إياد وأشرف(٢٠٠٣)، "**التجارة الدولية: المفهوم والخصائص والنظريات المفسرة لها**"، دار الضيافة، ٢، ص٦٣٤.

عبدالجواد، سوسن(٢٠٠١)، **أثر السياسة النقدية والائتمانية في تنمية الصادرات السودانية خلال الفترة ٨٤– ٩٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة أم درمان، السودان.

العضايلة وإبراهيم، محمد وحافظ(٢٠١٣)،**أثر الصادرات الزراعية على الاقتصاد الاردني من الفترة ما بين ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٠م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان، السودان.

العقلا، محمد(١٩٩٨)، **تقدير أثر الصناعة والزراعة على النمو في الدول العربية**، آفاق جديدةللدراساتالتجارية، مصر، ٢٧٣ – ٢٩٨.

العلاونة والحموري، عبدالحليم وقاسم(٢٠١٢)، **أثر القطاع الزراعي على بعض متغيرات الإقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك، اربد.

علي والمحتسب، سعاد وبثينة(٢٠٠٨)، **تقدير دالة الطلب على الواردات ودالة الطلب على الصادرات في السودان في الفترة ١٩٧٠–٢٠٠٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية.

علي والنعيم، الهادي والريح(٢٠٠٦)، **مشاكل إنتاج و تسويق التمور في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين السودان و المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة أم درمان الاسلامية، أم درمان، السودان.

الشرفات، علي(٢٠٠٩)، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، عمان، دار زهران.

الفكي وموسى، صلحه وبكري(٢٠٠٦)، **أثر التخطيط على إنتاج البلح في الولاية الشمالية: بالتطبيق على مشروع الدبة لإنتاج البلح في الفترة من ١٩٩٨ م – ٢٠٠٣ م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، أم درمان، السودان.

لغيصم والطيب، سعود وسعود(٢٠١١)،**أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٩)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

مروان، محمد(١٩٩٤)، **أثر تحرير التجارة على تطور أداء الميزان التجاري**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ع١، ٢٦١–٣٠٣.

مؤسسة النقد العربي السعودي(٢٠١٦)، **التقرير السنوي ٥٢**، الرياض.

المراجع الأجنبية:

Suleiman,Hasnaa(2011), **Commodity chain analysis and exports of dates in Jordan,** Master, Jordan university, Jordan.